﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ٩٣ فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦۖ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ ٩٤ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ٩٥﴾ [الأنبياء: 93 - 95]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قَبْلَها:

النّاس صِنفان؛ مـوفَّـقٌ مـأجـورٌ ومخذولٌ موزورٌ

لمّا ذَكَر تعالى في الآية السّابقة وحدةَ المِلَّةِ الَّتي جاء بها المرسلون جميعًا ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾؛ ناسب أن يُبيِّن موقفَ المُرسَل إليهم منها، وأنّهم انقسموا إلى فريقيْن: فريق احتضنها وآمن بها، وآخَرُ رفضها واختلف فيها.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾: (قطع) أصلٌ يَدُلُّ على الفَصْلِ وإبانةِ الشَّيءِ عن شيءٍ آخَرَ[1]، يُقالُ: قَطَعْتُ الشَّيْءَ أقْطَعُهُ قَطْعًا وقَطيعَةً؛ أيْ: فَصَلْتَهُ، وضِدُّهُ الوَصْلُ[2]، والقِطْعَةُ: الحِصَّةُ المَفْصولَةُ من شيءٍ[3]، والتَّقَطُّعُ: الانقطاعُ الشَّديدُ، يُقالُ: قَطَّعتُ الشَّيءَ فتَقَطَّعَ؛ لأنَّ أصلَهُ مُطاوِع قَطَّعَهُ بالتَّشديدِ[4]، ويأْتي القَطْعُ بمعنى الهَجْرِ والتَّفْريقِ، والمُقصودُ بالتَّقطُّعِ في الآيةِ: التَّفرُّقُ، أيْ: تَفَرَّقوا وتوزَّعوا في أمرهم[5].

2) ﴿أَمۡرَهُم﴾: الأمْرُ من الأُمور، والأمْرُ ضِدُّ النَّهي، والواحد من الأمور قولُهم: هذا أمْرٌ رضيتُه، وأمْرٌ لا أرضاه[6]، والأمْرُ: الشَّأنُ، وجمعه: أُمور، وهو لفظٌ عامٌّ للأفعال والأقوال كلّها، وعلى ذلك قوله

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة، وابن منظور، لسان العرب: (قطع).
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (قطع).
(3) الخليل، العين: (قطع).
(4) ابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (قطع).
(5) الجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (قطع).
(6) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (أمر).

تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: 123]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: 154]، ويقال للإبداع: أمرٌ، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: 54]، ويختصّ ذلك بالله تعالى دون الخلائق[1]، والأمر في الآية هو اسمٌ مُبهَمٌ بمعنَى الشَّأْنِ والحالِ، والمُرادُ به الدّينُ.

3) ﴿لِسَعْيِهِۦ﴾: أصْلُ السَّعْيِ: المَشي السَّريع، وهو دون العَدْوِ[2]، قال ابن الأعرابي: يُقال: يسعى إذا مَشى، وسعى إذا عدا، وسعى إذا عَمل، وسعى إذا قصَد[3]، وقالَ الزَّجّاجُ: أصلُ السَّعْيِ في كَلامِ العَرَبِ: التَّصرُّف في كُلِّ عَمَلٍ؛ ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النّجم: 39]؛ مَعْناهُ: إلّا ما عَمِلَ، وكلُّ عملٍ من خَيْرٍ أو شَرٍّ سَعْيٌ، والفِعلُ كالفِعْلِ[4]، وأكثرُ ما يُستعمل في الأفعال المحمودة[5]، والمُراد بالسَّعي في الآية: العَمَل المحمود.

4) ﴿وَحَرَٰمٌ﴾: (حرم) أصلٌ يدل على المَنْعِ والتَّشديدِ[6]، يُقالُ: حَرَّمَ الشَّيءَ يُحَرِّمُهُ تَحريمًا؛ أيْ: مَنَعَ مِنه ولم يُجِزْهُ، والحَرامُ: المَمنوعُ، والتَّحريمُ: الحَظرُ، وشيءٌ مُحَرَّمٌ؛ أيْ: محظورٌ، وضِدُّه الإباحةُ والإذْنُ والجَوازُ[7]، والمُرادُ بالحرام في الآيةِ: الشَّيءُ المنوعُ؛ أيْ: ممنوعٌ على قريةٍ قدَّرنا إهلاكَها أنْ لا يَرجعوا[8].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تحذيرُ العبادِ من الفواتِ؛ فإمّا جنَّةٌ وإمّا عذابٌ

تُبيِّن الآياتُ الكريمات حالَ النّاسِ بعد سماعِ الوصيَّة الجامعة

(1) الرّاغب، المُفردات: (أمر).
(2) الرّاغب، المُفردات، وابن منظور، لسان العرب: (سعي).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللُّغة: (سعي).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (سعي).
(5) الرّاغب، المُفردات: (سعي).
(6) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (حرم).
(7) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، والأزهريّ، تهذيب اللُّغة، والجوهريّ، الصّحاح، وابن سِيدَه، المُحكَم: (حرم).
(8) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 144 - 145.

بأنَّهم افترقوا "في شأن الدّين الحَقّ فِرَقًا مُتعدِّدة، وسنحاسبهم جميعًا على أعمالهم حسابًا دقيقًا يُجازَى فيه المُحسنُ خيرًا، ويُعاقَب فيه المُسيء على إساءته"[1]، و"حرامٌ على قرية أردنا إهلاكَها وقدَّرناهُ لها أنّهم يرجعون عن الكفر إلى الإسلام، ويثوبون إلى رُشدهم؛ فأولئك ختم اللّهُ ﷻ على قلوبهم وعلى أبصارهم؛ فهم لا يؤمنون أبدًا"[2]، وكذلك "ممتنعٌ - امتناعًا تامًّا - على قريةٍ أهلكنا أهلَها بسبب فُسوقهم عن أمرنا، وتكذيبهم لِرُسُلنا، أنّهم لا يرجعون إلينا في الآخرة للحساب"[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

نوعُ الواو ودلالتُها:

الواو إمّا للعطفِ على محذوفٍ أو مذكورٍ أو قِصَّة على قِصَّة

الواو في قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾ للعطفِ، وهي إمّا أن تكون قد عَطَفت فعلَ (تقطعوا) على فعل محذوفٍ، جاء هذا المحذوف استئنافًا بيانيًّا، "وهو من تفريعات الأمر الَّذي أُمِر به النّاسُ في قوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾، وهو جوابٌ عن سؤالٍ مُقدّر يقتضيه الحالُ، وهو: ماذا كان منَ النّاس إزاءَ هذا الأمرِ الَّذي أُمروا به؟ فكان الجواب: لم يكونوا على طريق واحدٍ؛ بل اختلفوا وتقطَّعوا شيَعًا وأحزابًا؛ فكان منهم المطيعُ، وكان منهم العاصي، منهم المؤمنُ، ومنهم الكافر"[4]، وإمّا أن تكون للعطفِ على جملة: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾.

و"يجوز أن تكون (الواو) عاطفةً قِصَّة على قِصّة لمناسبةٍ واضحة، ويجوز كونُها للحال؛ أيْ: أمرنا الرّسلَ بمِلّة الإسلام، وهي المِلّة الواحدة؛ فكان من ضلال المشركين أنْ تقطّعوا أمرَهم، وخالفوا

(1) طنطاويّ، التَّفسير الوسيط: 9/ 249.
(2) حجازيّ، التَّفسير الواضح: 2/ 555.
(3) طنطاويّ، التَّفسير الوسيط: 9/ 249.
(4) الخطيب، التَّفسير القرآنيّ للقرآن: 9/ 953.

الرُّسلَ، وعَدَلوا عن دين التّوحيد، وهو شريعة إبراهيمَ أصلِهم، ويُؤيّد هذا الوجهَ أنّ نظير هذه الآية في سورة المؤمنين جاء فيه العطفُ بفاء التّفريع"[1].

سِرُّ استعمالِ الواو لا الفاء:

لاحتمال الاختلاف بينَ المتعاطِفين

عُطِفتْ جملة ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾ بالواو دون الفاء؛ "لأنّ ترْك العبادة ليس سببًا للتّقطُّع؛ بل ربما كان عنه الاجتماع على الضّلال، كما يكون في آخر الزّمان، وكما قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [البقرة: 213]"[2].

نُكْتَةُ اختيارِ مُفردة: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾:

المختلفون في الدّين قِطَعٌ مفترقةٌ لا تَوافُق بينَهم

اختار النَّظمُ مفردةَ ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾ دونَ مرادفاتِها، و"القَطْع فَصْل الشّيء مدرَكًا بالبَصر كالأجسام، أو بالبصيرة كالأشياء المعقولة، والتّفعُّل هنا للتّعدية، نحو: عَلّمْتُه الفقهَ فتعلَّمَ الفقه، والمعنى: جعلَ النّاسُ أمرَ الدّين قِطَعًا"[3]؛ "فصاروا فيه فرقًا وأحزابًا؛ يعني: طوائفَ اليهود والنّصارى، فرَّقوا دينَهم فيما بينَهم، يَلعنُ بعضُهم بعضًا، ويتبرَّأُ بعضُهم من بعض، والتّقطُّع في هذه الآية بمنزلة التّقطيع"[4]، ونُكْتَةُ اختيارِ المُفرَدة تَكْمُن في بيان أنَّهم كانوا قِطعًا، كلُّ واحدةٍ منها مستقلَّة عن الأُخريات في عقائدها وسلوكها وأخلاقِها وانتمائها؛ فهم كالقِطَع المُنفصلة.

بلاغةُ الالتفاتِ من الخطاب إلى الغيبة:

لفتُ الأنظارِ إلى إهمال مَن الْتَفَتَ عن الحَقِّ

ما اقتضاه ظاهرُ النَّظم أن يقول: (وتقطعتم)؛ لكنَّه آثَر الالتفات من الخطابِ إلى الغيبةِ؛ "وكأنّه ينعى عليهم ما أفسدوه إلى آخرين، ويُقبِّح عندهم فِعلَهم، ويقول لهم: ألا ترونَ إلى عظيم ما ارتكبَ هؤلاء في دين اللّه ﷻ؟!"[5].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 141.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 12/ 479.
(3) حقّي، روح البيان: 5/ 521.
(4) الواحديّ، التّفسير الوسيط: 3/ 251.
(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 134.

فائدةُ استعمالِ صيغة التَّفَعُّل:

افترقَ المُتقدِّمون بعُسرٍ وكُلْفَة ومَشَقَّة

استعمل النَّظمُ صيغةَ التَّفعّل في قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾؛ وذلك "لمّا كان الدّين الحَقُّ مِنَ الجلاء والعَظَمة والمُلاءَمة للنّفوس بحيثُ لا يَجهلُه ولا يأباه أحدٌ نَصَحَ لِنفسه، وإن جهِلَه كفى أدنى تنبيهٍ في المبادرة إليه، وترْكِ ما سواه كائنًا ما كان؛ فكان خروجُ الإنسان عنه بعدَ أن كان عليه في غاية البُعد، فضلًا عن أن يتكلَّف ذلك بمنازعة غيرِه، المُؤدّيةِ إلى الافتراق والتّباغض، ولا سيما إن كان ذلك الغيرُ قريبَه أو صديقَه، وكانتْ صيغةُ التّفعُّل من القَطْع صريحةً في التّفرُّق، وتُفيد العِلاجَ والتّكلُّفَ، وكانت تأتي بمعنى التّفعيل والاستفعال - عُبِّرَ بها"[1].

بلاغة التّضمين:

في تقطُّعِ الدّين تشتيتٌ لِماهيّته في نفوس النّاس

الأصلُ في الفعل (تقطّع) أنّه لازمٌ لا يتعدّى، ويكون نَصْبَ ﴿أَمۡرَهُم﴾ بنَزْعِ (في) مِنْهُ[2]، ويجوز أن يكون ﴿أَمۡرَهُم﴾ منصوبًا على المفعوليّة من باب تضمين الفعل ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾ معاني الجَعْل، "فَلِذا تَعَدَّى إلى ﴿أَمۡرَهُم﴾ بنفسه، وقيل: عُدّيَ بنفسه؛ لأنَّه بمعنى قَطّعوا؛ أيْ: فَرَّقوا"[3]؛ فهو أيضًا مُضمَّنٌ معنى التّوزُّع والتّفرُّق، "والأصل: تقطَّعوا في دينهم وتوزَّعوه"[4]، أو "تفرّقوا في الدّين فصاروا فِرَقًا"[5]، وذلك التَّضمين يُحقِّق للتّركيب الثّراء المعنويّ اللّائق بعَظَمة الذّكر الحكيم.

تعيينُ مرجع الضمائر ودلالة إسناد فعلِ التّقطُّع إلى الضّمير:

مَنْ يختلفون في الدّين تضطرب أمورهم وتستأصلهم البلايا

ترجِع الضّمائرُ في قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ﴾ إمّا إلى المشركين وإن لم يُذكَروا صراحةً في السِّباق القريب، ويجوز أن

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 12/ 478.
(2) ابن منظور، لسان العرب: (قطع).
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 85.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 142.
(5) الكرمانيّ، لباب التّفاسير، ص: 1529.

تكون الضّمائرُ عائدةً إلى أُمم الرُّسل، أو الَّذين جاؤوا بعدَهم؛ مثل: اليهود والنّصارى؛ إذ نقضوا وصايا أنبيائهم[1]، أو أن يكون المُراد: جميع الخَلْق؛ أيْ: جعلوا أمرَهم في أديانهم قِطَعًا، وتقسَّموه بينَهم؛ فمِن موحِّدٍ، ومِن يهوديّ، ومِن نصرانيّ، ومِن عابدِ مَلَكٍ أو صَنم[2].

وقد "أُسنِد التّقطُّع إليهم؛ لأنّهم جعلوا أنفسَهم فِرقًا؛ فعبدوا آلهةً مُتعدِّدةً، واتّخذت كلُّ قبيلةٍ لنفسها إلهًا من الأصنام مع الله تعالى، فشَبَّه فِعلَهم ذلك بالتّقطُّع"[3].

نُكْتَةُ إيثارِ الضَّمير على التَّصريح بالفاعلِ:

لا يستحِقُّ شرفَ الـذِّكْـرِ الإلـهـيّ مَـن يفرّقون أمرَ الدّين

تُلتمَس من طيّ الاسم الظّاهر للفِعل (تقطَّع) وإيثارِه ضميرًا – وهو واو الجماعة – إشارةٌ بيِّنيَّةٌ، ودليلٌ واضح على القصد إلى تحاشي التّصريح باسمهم؛ لمّا ضلوا ولم يعودوا أهلًا لِشَرف ذِكْرهمُ الصّريح؛ فقال تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾، ولم يَقُلْ ﷺ: (تقطّع اليهودُ)، ولا (تقطّع النّصارى)، أو (تقطّع غيرُهم)؛ وفي ذلك تعريضٌ بالغضب الإلهيِّ عليهم، وتحذيرٌ لِأُمَّة التّوحيد من سُلوك طريقِهم الضّالِّ المُضِلِّ.

بلاغةُ الاستعارةِ المكنيَّةِ:

الـدّيـنُ جـامـعٌ للنّاسِ وتفريقُه بسبب أهوائهم وشهواتهم

في إيقاع التّقطيع على (الأمر) استعارةٌ مَكنيّة، بتشبيه أمرِ الدّين بشيءٍ محسوس غالٍ ثمينٍ، كان الأجدرُ أن يُبقيَ عليه أصحابُه مُتماسكًا قويًّا عزيزًا، لكنّهم فرَّقوه وتقطّعوه بينهم؛ فالأمر هو المشبَّه، والشّيء الحسّيّ الثّمين هو المُشبّه به المحذوف، المدلولُ عليه بِلازِمِه وهو التّقطُّع في ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾، والقيمة البلاغيّة هنا تكمُن في المبالغة في الذَّمِّ لتفريطهم في أغلى ما يملكون، وهو أمرُ الدّين، وأنّه لم يُقَطَّع من غيرهم، وأنّهم لفرط جَهْلهم وشِدّة شُؤْمهم هم الَّذين

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 141.
(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 339.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 142.

تَوَلَّوا تقطيعَه؛ فهؤلاء البُعداء جعلوا أمرَ الدّين الواحدِ فيما بينَهم قِطَعًا، كما يَتوزَّعُ الجماعةُ الشّيءَ الواحد"[1].

لطيفة إضافةِ الأمر إلى الضّمير:

خاسرٌ مَن ضيّع ما به صلاحُه وفلاحُه

أُضيف الأمر إلى الضّميرِ في قوله: ﴿أَمْرَهُم﴾؛ للإزراء عليهم، وإظهار خسارتهم بتقطيعهم إيّاه بينهم، وللإشارة إلى أنّه الأمرُ الَّذي هو مِلاك صلاحِهم وفلاحِهم، وهو الإيمان باللّه ﷻ[2].

بلاغة التّقييد بالظّرف ﴿بَيْنَهُمْ﴾:

بئسَ القومُ قومٌ أضاعوا دينَهم (بينهم)

ذِكْرُ القيدِ ﴿بَيْنَهُمْ﴾؛ "لإفادة أنّهم تعاونوا وتظاهروا على تقطُّع أمرِهم، فرُبَّ قبيلةٍ اتَّخَذت صنمًا لم تكُن تعبده قبيلةٌ أُخرى، ثمّ سوَّلوا لِجيرتهم وأحلافهم أن يعبدوه فألحقوه بآلهتهم، وهكذا حتّى كان في الكعبة عِدَّة أصنام وتماثيل؛ لأنّ الكعبة مقصودةٌ لِجَميع قبائل العرب"[3]، وكَوْنُ تقطيعهم أمرَهم ﴿بَيْنَهُمْ﴾ ممّا يُزري بهم، بل هو أبرزُ دواعي تشديد النّكير عليهم؛ حيثُ إنَّ تلك البينيّة هي ما يُفترَض أنْ تكون الكِنَّ المكين، والحصن الحصين؛ لصيانة أمر الدّين، وتقويةِ رُكْن التّوحيد، لكنّهم صيَّروه محلَّ تمزيقِهما وتقطيعهما؛ فأقْبِح بها من جريمة أبعدتهم إلى حيثُ يُذكرون بضمير الغائب ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾.

بلاغةُ الاستئناف البيانيّ:

ما خُلِق العبادُ هملًا ولا أُرسِل إليهم الرّسل سُدًى

فُصِلتْ جملةُ تقطيعِ القوم أمرَهم بينهم بقوله تعالى: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾؛ تنبيهًا على أنّهم مقطوعون عن الحَقّ غيرُ موصولين بثوابت الدّين، محرومون من بركاته، وإجابةً عن سؤالٍ يَطرأ في نفس المستمع: وما "عاقبة هذا التّقطع؟"[4]؛ فكان الجواب: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾؛ أيْ:

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 85.
(2) الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 9/ 953.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 143.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 143.

هؤلاء وهؤلاء جميعًا راجعون يوم الدّين للمُداينة والمحاسبة، وما يتبع رجوعَهم إلى الله تعالى مُتوقَّع معلومٌ؛ فهو إمّا رضوانٌ وجِنانٌ للمؤمنين الموفَّقين، أو خُسرانٌ وغضبٌ ونيرانٌ للمُباعِدين.

بلاغة التّذييل:

عاقبةُ التَّقطّع والفُرقةِ الرّجوعُ إلى الله للحسابِ والجزاءِ

جملة التّذييل ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾ ليس في ظاهر لفظها سوى إفادةِ رجوع كلِّ الأُمم وكلِّ النّاس إلى الله تعالى بعدَ الموت؛ لكنّ السّياق يوجِّه مقصودَها نحو التّعريضِ بمعاقبة هؤلاء الَّذين ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ﴾؛ إذِ السّياق يربط بين قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم﴾، وبين قولِه تعالى: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾؛ فدلّ على أنّه وعيدٌ شديد لهم، وأنّه تهديدٌ أكيدٌ بمعاقبتهم على هذا الجُرم الَّذي أتَوه ﴿بَيۡنَهُمۡۖ﴾.

بلاغة استعمال أداة العموم ﴿كُلٌّ﴾ بعد ذِكْر التّفرُّق:

الرّجوع إلى الله تعالى عامٌّ وجزاءُ كلٍّ هنالك خاصٌّ

بناء الجملة ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾ على تقديم كلمة العموم ﴿كُلٌّ﴾ بعد ذِكْر تقطيعِهم أمرَهم بينهم يَجمعهم في حُكمٍ واحد هو الرّجوع إلى الله تعالى؛ ليحصلَ لهم بعدل الله سبحانه التّفريقُ إلى فريقيْن: فريق في الجنّة؛ وهم الأنبياء السّابقُ ذِكْرهم، ومَن آمن معهم وظلّ على العهد، وفريقٌ في السّعير؛ وهم الَّذين ارتدّوا وتقطّعوا أمرَهم بينهم؛ ففي ﴿كُلٌّ﴾ جمعٌ، ثمّ في الجزاء المُتوقّع تفريقٌ.

فائدة تنوين العوض في ﴿كُلٌّ﴾:

النّظم القرآنيّ الكريم يَطوي ما يُبَطِّئ عن ذِكْر الأهمّ

تنوينُ ﴿كُلٌّ﴾ في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾ عِوضٌ عن محذوفٍ، والتّقدير: "كلُّ واحدةٍ من الفِرَق المُتقطِّعة، أو كلُّ واحدٍ من آحاد كلِّ واحدةٍ من تلك الفرق"[1]؛ لأنّ في طَيِّ النّظم الكريم ذِكْرَ كِلا الفريقيْن تخويفًا يُحقِّقُه ذلك الإيجاز؛ لِما فيه من طَيِّ ما يُرَهِّل العبارةَ؛ فيسارع إلى ذِكْر مَكمَن التّهديد والوعيد: ﴿إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 84.

بلاغة تقديم الجارّ والمجرور:

مـرجـعُ العـبـاد إلى الله تعالى وعدٌ ووعيدٌ

قُدِّمَ الجارُّ والمجرور ﴿إِلَيْنَا﴾ في جملة التّذييل ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ لإفادةِ التَّهديد؛ أيْ: إنّكم أيّها الضّالّون لَن تُفلِتوا من عقابنا، كما أنّكم أيّها المُحسنون لن تُحرموا من تكريمنا؛ فأنتُم جميعًا ﴿إِلَيْنَا﴾ "لا إلى غيرنا"[1] راجعون، وليس لكم مرجِعٌ ولا مأوًى إلّا ﴿إِلَيْنَا﴾؛ فاحذروا مَغبَّة ما أنتم فيه من تقطيع أمر دينِكم ﴿بَيْنَهُمْ﴾، ففي تقديم الجارّ والمجرور في جملة ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ قَصْرٌ بَليغ، يتَّسق مع دلالة الإيجاز في ﴿كُلٌّ﴾، ويتآزرُ مع عناصر الجملة على تحقيق الغرض منها، وهو التّهديد.

دلالة التّقييد بحرف انتهاء الغاية:

غـايـةُ مَـسـيرِ العـبـاد إلى دار الـثّـواب أو دار العقاب

في التّقييد بحرف انتهاء الغاية (إلى) في الجارّ والمجرور ﴿إِلَيْنَا﴾، مزيدُ ترهيبٍ من لِقاء الله تعالى، فهو نِهاية طريقهم الآثم، فهم إلى ربّهم لا إلى غيره راجعون، فتلك غاية مسيرهم في هذه الحياة الدّنيا، ولا نهاية لهم وراءَها، إلّا الاستقرار في دار الثّواب أو دار العقاب، و﴿كُلٌّ﴾ حسب عمله.

نُكْتَةُ إيثارِ ذِكْرِ الضَّمير دون لفظ الجلالة:

عـقـوبـةُ المُتكلِّم أشـــدُّ وقـعًـا وأعظم أثرًا

معنى قوله تعالى: ﴿إِلَيْنَا﴾؛ أيْ: إلى حُكمنا[2]، وفي إيثارِ ذِكْرِ ضمير العَظَمة ﴿إِلَيْنَا﴾ دونَ ذِكْرِ لفظِ الجلالة (الله) تحقيقٌ للتّخويف؛ لأنَّ تخويفَ المُذنِب بحضور من سَيعاقبه أشدُّ تَرهيبًا له من تخويفه بِغائبٍ - غير حاضر - ولو في اللّفظ فقط، وفي ضمير العَظَمة (نا) دلالاتٌ مكثَّفة؛ من مثل التّنبيه على أن عقوبة العظيم سبحانه وتعالى عظيمةٌ، وغيرها ممّا شأنُه تعظيمُ وتَهويلُ التّهديد والتّخويف؛ ليتّسقَ مع المذكور في السّياق من مثل: ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ﴾.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 84.
(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 339.

براعة استعمالِ لفظ الرّجوع:

الخَلْق من الله تـعـالى بـدؤوا وإليه يرجعون

التّعبير بـ (الرّجوع) في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾، يلفتُ إلى أنَّ النّاس يرجعون إلى مُبدِئهم؛ حيثُ إنّ الخَلْق مِنَ الله تعالى بدؤوا وإليه يعودون، وأنّهم مملوكون له، ولا مصيرَ لهم إلى غيره سبحانه وتعالى، وما كان كذلك كان محصورًا في إطارٍ، مقدورًا عليه، لا مفلَت له، ولا مهربَ يَروغ فيه؛ وهذا أشدُّ تضييقًا عليهم، وأخوف لهم، وأجدى في دفعهم نحو التّراجع عن طريق الضّلال، وفيه إشعارٌ بأصل الخَلْق، وأنَّ الله خلقهم ثمّ جعلهم في دار التّكليف ليرجعوا إليه.

نُكْتَةُ استعمالِ اسم الفاعل:

رجـوعُ الـعبادِ إلى الله تعالى أمرٌ حتميٌّ طَوْعًا كان أو كرهًا

استعمال اسم الفاعل ﴿رَٰجِعُونَ﴾ يَقطع بِثُبوت ذلك الرّجوع، وأنّه مُحقَّقٌ لا شكّ فيه، قرُبَ أمدُه أم بعُد، كما تُفيد صيغةُ اسمِ الفاعل ﴿رَٰجِعُونَ﴾ أنَّهم هم - من تلقاء أنفسهم - مُضطرّون إلى الرّجوع إلى الله تعالى طوعًا أو كرهًا، فمَنْ كان مُؤمنًا صالحًا عاد طَوعًا، مُحبًّا لِلقاء الله تعالى، ومَنْ كان كافرًا ضالًّا عاد كَرْهًا، كارهًا لِلقاء الله تعالى، وذلك ما يُعبَّر عنه في مواضع أخرى بالمضارع المَبنيّ لغير فاعله: ﴿تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [البقرة: 28]؛ أيْ: بِقوّةٍ قاهرةٍ، ورَغمًا عنهم، يرجعون إليه ﷻ للحساب ونَيلِ العقاب الَّذي يستحقّون.

نوع الفاء ودلالتها ﴿فَمَن يَعْمَلْ﴾:

التّراكيبُ القرآنيّة وحدةٌ متماسكة لا انفراطَ فيها ولا ضَعف

الفاء في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ تفريعيَّة، وفيها "تفصيلٌ للجزاء"[1]، فقد تفرّع على رجوعهم نوعا الجزاء الأُخرويّ اللّذَيْن لا ثالثَ لهما؛ فهي أداةُ توثيقٍ وتقويةٍ لِربط الكلام بعضِه بِبَعض، وكأنّه يتناسل بعضُه من بعض؛ فيتحقَّق التّرابط المنطقيّ؛ ممّا يجعل من التّراكيب المتتابعة وحدةً متماسكة لا انفراطَ فيها، ولا ضعفَ في روابط عُراها.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 84.

براعةُ تقديم الوعد على الوعيد:

تعجيلُ المَسرَّة للمؤمنين قبل أن يسمعوا قوارعَ تفصيلِ الوعيد

قُدِّم وعدُ المؤمنين ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ على وعيدِ الكافرين ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾؛ "اهتمامًا به، ولوقوعه عقبَ الوعيد؛ تعجيلًا لمَسَرّة المؤمنين قبل أن يسمعوا قوارعَ تفصيل الوعيد، وهو ليس مقصودًا من التّفريع، ولكنّه يُشبِه الاستطرادَ؛ تنويهًا بالمؤمنين، كما سيُعتنى بهم عقبَ تفصيلِ وعيد الكافرين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ إلى آخر السورة"[1].

مراعاةُ ترتيب ذِكْر الجزاءِ الأُخرويّ لِكِلا الفريقَيْن

راعى النّظمُ القرآنيّ ترتيبَ ذِكْر الجزاءِ الأُخرويّ لِكِلا الفريقَيْن؛ فقد عدَّدَتْ السّورةُ الكريمة الأنبياءَ والمرسلين وأتباعَهم - ببعض التفاصيل -، ثمّ ذكرتِ الَّذين ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ﴾، وجاء بعدَ ذلك ذِكْر الجزاءِ لكلٍّ؛ فذُكِر وعْدُ المؤمنين أوّلًا، ثمّ ذُكِر وعيدُ المشركين ثانيًا على سبيل اللّف والنّشر المُرتَّب.

نوعُ الفاءِ ودلالتها:

الفاءُ تحتملُ التَّفريعَ والاستئناف

الفاء في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ تفريعيَّةٌ على المتقدِّم؛ فقد فُرِّعَ على الوعيدِ المُعَرَّضِ بِهِ في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ﴾ تَفْريعٌ بَديعٌ من بَيانِ صِفَةِ ما توعِّدوا بِهِ، وذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: 97][2]، ويَصِحّ أن تكون استئنافيَّةً[3].

دلالةُ استعمالِ (مَنْ):

(مَن) شرطيّة من صيغ العموم تعمُّ ما يندرج تحتها

التَّعبير باسم الشَّرط (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، يَعُمُّ جميع المُتّصفين بِعمل الصّالحات من الذّكور

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 143.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 17/ 143.
(3) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 6/ 361.

والإناث اتساقًا مع قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا ١٢٤﴾ [النّساء: 124]، وكذلك تتَّسِع (مَنْ) لجميع الصّالحين من جميع الأُمم السّابقة، إضافةً إلى الصّالحين من هذه الأُمّة؛ فهو إذًا عُنصرُ إيجازٍ بليغٍ يُلَمْلِم ذلك الصّنف كلَّه؛ ليبشرَه دفعةً بصيانة صالح أعمالِهم: ﴿فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾.

بلاغة التّعبير بالمضارع ﴿يَعْمَلْ﴾:

المُضارعةُ تمنح المعنى حيويّةَ الحضور

المؤمن مُطالبٌ بتعمير لحظات حياتِه بعمل الصّالحات؛ لأنّ عُمُرَه بعامّة وشبابَه بخاصّة ممّا يوقَف للسّؤال عنه يومَ القيامة، كما قال النّبيّ ﷺ: "لا تزولُ قدَما عبدٍ يومَ القيامةِ حتَّى يُسألَ عن عمرِه فيما أفناهُ، وعن علمِه فيمَ فعلَ، وعن مالِه من أينَ اكتسبَهُ وفيمَ أنفقَهُ، وعن جسمِه فيمَ أبلاهُ"(1)، وقد آثَر النَّظمُ التّعبيرَ بصيغة المضارع: ﴿فَمَن يَعْمَلْ﴾ دون الماضي: (فمن عمِل)؛ لأنّ المؤمن يُجَدِّد عملًا صالحًا كلّما تَمَّمَ عمَلًا، ولا يَفتُر أبدًا حتّى وإن قامت القيامة، كما قال ﷺ: "إنْ قامَتْ عَلَى أحَدِكُمُ القيامَةُ وفي يَدِهِ فَسيلَةٌ؛ فَلْيَغْرِسْها"(2).

نُكْتَةُ اختيارِ مُفردة (عَمِل):

العملُ قائمٌ على القَصْد والتّفكير المُسبَق

آثَر النَّظمُ استعمالَ مُفردة (عمل) دونَ مرادفاتها؛ لأنَّها مبنيَّة على القصد، فإنَّ العمل ينشأ عن قصد العامل وسبقِ تفكيره، وأمّا الفعل فهو ما يتّصف به الفاعلُ من أفعالٍ تصبح كالسّجايا الأخلاقيَّة الّتي يأتي بها دونَ تكلّف، ولمّا كان عمل الصّالحات يحتاج إلى نيَّة وتفكير مُسبَّق؛ حسُن مجيئُه في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

(1) أخرجه التّرمذيّ في سُننه، برقم: (2417)، وقال: حسن صحيح.
(2) أخرجه أحمد في المُسند، برقم: (12902)، وإسناده صحيح على شرط مسلم، والفسيلة: النّخلة الصّغيرة.

نوع حرف ﴿مِنَ﴾ ومعناه:

المؤمن مُطالَبٌ بعمل ما يستطيع منَ الصّالحات

دلَّ حرفُ ﴿مِنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ على التّبعيض؛ إذ ليس المؤمنُ مُطالَبًا بعمل جميع الصّالحات، و"لا قدرةَ للمُكلَّف أن يأتيَ بجميع الطّاعات"[1]؛ فكان من الدّقّة تقييدُ الصّالحات به.

براعة التّعبير بـ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ دون الإفراد:

تنويع العبد في الأعمال الصّالحات مَظِنّةٌ لقبوله

في إيثار التّعبير بقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ رحمةٌ بالعباد؛ لأنّ ﴿مِنَ﴾ التّبعيضيّة تُطَمْئِنُ العبدَ إلى قبول القليل من العمل الصّالح ما دام مؤمنًا عاقدًا النّيّة الطّيّبة، كما أنّ في التّعبير بـ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ دلالةً على تَعدُّد صورِها وأصنافِها وأنواعِها، وذلك يتّسع لجميع العباداتِ والمعاملاتِ والعاداتِ، من مثل: "أداء الفرائض، وصِلَة الرّحِم، ونُصْرة المظلوم، وغيرِها من أعمال البرّ"[2]، ومعَ ذلك فقولُه تعالى: ﴿مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ يتضمّن دلالةً أكثرَ من التّعبير بـ (عمِل صالحًا)؛ لأنّ الوصف (صالحًا) وصف لـ (عملٍ) واحد، أمّا وصف ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ فوصفٌ لـ (أعمالٍ) وهي جمع، فبينما تحتاط ﴿مِنَ﴾ من إلزامه بكلّ الصّالحات، يوجّه الجمعُ في ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ العبدَ إلى تعديدها وتنويعها، وتوطينِ النّيةِ وتوجيهها نحو احتسابِ كلِّ أعماله قُربَةً لله تعالى.

بلاغة حذفِ المفعول الموصوف:

العبرةُ في إبرازِ صفة الصّلاح لا ذِكْر العملِ

درج الذِّكرُ الحكيمُ على حذف المفعول في جملة (عَمِلَ صالحًا)، و(عَملواْ الصّالِحاتِ) في أغلب مواضعه، وإقامةِ وصفِه (صالحًا)، و(الصّالحات) مقامَه؛ إذِ التّقدير: (عملَ عملًا صالحًا، وعملوا الأعمال الصّالحات)، وفي حذف المفعولِ وإقامةِ وصْفِه مقامَه إشارةٌ إلى أنّ غاية الدّين إلى الصّالح أيًّا كان، وأنَّ المُهمّ هو إنتاج

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 339.
(2) الواحديّ، التّفسير الوسيط: 3/ 251.

الصّالح، لا مُجرّدَ مباشرةِ الأعمال، وفي ذلك تركيزٌ على ذِكْر الصّلاح والإصلاح، وتنحيةِ ما يَشغَل عنه - وإن كان موصوفهما - ممّا يوحي بعناية الدّين الحنيف بالوصف هنا لا الموصوفِ، ويوفِّر عنايةَ المُتلقّي على التقاط تلك العناية المقصودة، ويَحضُّه على ما يُحَقِّقُ الصّلاح والإصلاح في كلّ ما يأتي وما يَذر.

سِرُّ التَّعبير بالصّالحات دونَ مُرادِفاتِها:

الصّالحاتُ ذاتُ أثرٍ شاملٍ وخيرٍ عامّ

آثَر النَّظمُ الكريم وصفَ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ دون (الحسنات) أو (الخيرات)؛ لِما في ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ من أثر الصّلاح على المؤمن وعلى غيره؛ لأنَّ الصَّلاح والإصلاح سببُ تحصيلِ الحسنات والخيرات، ففيه ذِكْرٌ للسّبب لأهمّيّته وقوة أثرِه في المجتمع كلِّه؛ فإنَّ عنصر الصَّلاح يُنافي الفسادَ ويدفعُه ويَطردُه من الفرد والمجتمع، وهو أشمل ممّا سواه، فجيء به لدلالته على العمومِ، ولإظهار أثره في المجتمع كلِّه.

سِرُّ تقديم ذِكْرِ العمل على الإيمان:

ذِكْرُ العملِ ابتداءً للتَّرغيب والإيمان انتهاءً للتَّتويج

أخَّر النّظمُ الكريم الإيمانَ عن عمل الصّالحات في قوله تعالى: ﴿يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾، ولم يَقُلْ: (فمَن يؤمن ويعمل من الصّالحات)، والإيمان شرطُ الأعمال الصّالحات؛ لأنّ المقصود بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾؛ "أيْ: في المآل بأن يُختم له به، وكأنّه يُشير إلى الخاتمة؛ لأنَّ مَن لم يُختَم له بالإيمان لا ثوابَ لأعماله - والعياذ باللّه"[1]، "فإذا كانت عاقبتُه على الإسلام والتّوحيد؛ فحينَئِذٍ لا يَضيع سَعْيُه"[2].

فـي هـذا النَّظْم ترغيبٌ بالصّالحات

وفيه ترغيبٌ بالصّالحات، فإذا ما قام المسلمُ بعمل الصّالحات ذُكِر بإزاء ذلك شرطُ القَبول؛ ليكون كالتَّتويج لأعمالِه، فكثيرٌ منَ

(1) ابن عجيبة، البحر المديد: 3/ 496.
(2) القُشيريّ، لطائف الإشارات: 2/ 522.

الكفّار يعملون كثيرًا ﴿مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ومع ذلك تُبطَل صالحاتُهم، وقد جاء ذلك صريحًا في قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: 23]؛ فالإيمان شرطُ قبولِ الأعمال، وبِدونه لا قيمة لها؛ بل يوفّاها صاحبُها في الدّنيا، كما ورد في الحديث عن رسول الله ﷺ: "إنّ الكافر إذا عمل حسنةً، أُطْعِم بها طُعْمَة منَ الدّنيا"، وفي رواية: "إنّ الله لا يظلم مؤمنًا حسنة يُعْطَى بها في الدّنيا، ويُجْزَى بها في الآخرة، وأمّا الكافر فيُطْعَمُ بحسناتِ ما عمل لله تعالى في الدّنيا، حتّى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنةٌ يُجْزَى بها"[1].

عمل الصّالحات يـغـلـب في المؤمنين

كما أنّ في تقييد العمل بجملة: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ إيحاءً بأنّ غير المؤمن لا يكون عمله صالحًا غالبًا، وأنّ عمل الصّالحات يغلب في المؤمنين؛ وفي ذلك تنويهٌ بفضل الإيمان على المؤمنين فُرادى وجماعاتٍ، وهذا مشهودٌ في دنيا النّاس.

مراعاةُ اللّفظ في الضّمير:

جاء الضّمير (هو) مُفردًا في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾؛ مُطابَقةً لظاهر الاسم (مَن) في جملة الشّرط ﴿فَمَن يَعْمَلْ﴾ من جهة اللّفظ، ومُرادًا به الجمعُ والعمومُ من جهة المعنى؛ فاحتمل قصدَ الإفرادِ والجمعِ على السّواء.

نوع الفاء في ﴿فَلَا كُفْرَانَ﴾ ودلالتُها:

الفاء في قوله تعالى: ﴿فَلَا كُفْرَانَ﴾ فاء جوابِ الشّرط الّتي تُرَتِّب الجزاء - وهو عدم كفران السَّعْي - على الشّرط - وهو عمل الصّالحات المصحوب بالإيمان - بضوابطه وتفاصيله.

البشارة تُبهج النّفوسَ وتُضاعفُ قواها على الصّالحات

نوع (لا) ودلالتُها النَّفسيَّة:

(لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا كُفْرَانَ﴾ نافيةٌ للجنس؛ "ليَكون في

(1) أخرجهما مسلمٌ في صحيحه عن أنس بن مالك، الحديث رقم: (2808).

نهاية المبالغة؛ لأنّ نَفْيَ الماهيّة يَستلزم نفْيَ جميعِ أفرادها"[1]، و(لا) تحملُ من بشريات القَبول ما يُفعِم نفسَ المؤمن سكينةً وسعادةً، وما يَنشُر أمامَها الآمالَ العِراضَ؛ فتبتهجُ وتتضاعفُ قواها، وتنشط إلى عمل الصّالحات، وكأنّ (لا) مِعْوَلُ هدمٍ لِكُفران السّعي، وأداةُ بناءِ الثّقة في قَبوله ومباركةِ أجره لأصحابه المؤمنين، وتلك من دلالة مفهوم المخالفة.

نُكْتَةُ نفي اسمِ الكُفران دونَ فعلِه:

الاعتراف بالخير يستلزمُ الجزاءَ عليه

نفَى النّظمُ الكريم ﴿كُفْرَانَ﴾ سعي العبد دونَ نفي الفعلِ فقال: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾؛ ولم يَقُلْ (فلا يُكْفَر سعيُه)؛ وذلك للمبالغة في قَبول سَعي العبدِ المؤمن ومباركته، لأنّ في التّعبير بالاسميَّة نفيًا للثّبوت والدّوام، وفي نفي الفعلِ نفيٌ لدلالة التّجدُّد، ودلالةُ التَّجدُّد قد توهِمُ بقاءَ بَقيّةٍ من أصل المعنى، و"الكفران مصدرٌ أصلُه عدمُ الاعترافِ بالإحسان، وهو ضِدّ الشُّكْران، واستُعمِل هنا في حرمان الجزاء على العمل الصّالح على طريقة المجاز؛ لأنَّ الاعتراف بالخير يستلزم الجزاءَ عليه عُرْفًا كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: 115]؛ فالمعنى: أنهم يُعطَوْن جزاءَ أعمالِهم الصّالحة"[2].

نـفـيُ صيـغـةِ (فُـعـلان) أوقـعُ وآكَدُ

كما أنَّ نفي صيغة (فُعلان) في ﴿كُفْرَانَ﴾ أوقعُ وآكَدُ من نفي الفعل المُتعلّق بزمانٍ مُحدَّدٍ - وهو المضارع (يُكفر) - وكأنّ النّفي يتوجّه إليه بخاصّة، و"الكفران مَثَلٌ في حِرمان الثّواب، كما أنَّ الشُّكر مَثَلٌ في إعطائه"[3]، "وقوله: ﴿فَلَا كُفْرَانَ﴾ المُرادُ نفيُ الجنس؛ ليكون في نهاية المبالغة؛ لأنّ نفيَ الماهية يستلزم نفيَ جميعِ أفرادها"[4]، وفي ذلك "إبرازُ الإثابة في معرض الأمور الواجبة عليه

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 22/ 184.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 144.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 134.
(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 22/ 184.

تعالى، ونفى نفيَ الجنسِ المُفيد للعموم؛ للمبالغة في التّنزيه"[1]، كما أنّ في نفي ﴿كُفۡرَانَ﴾ السَّعْي بيانًا لكمالِ نزاهتِه تعالى عنه بتصويرِه بصورةِ ما يستحيلُ صدورُه عنه تعالى"[2].

بلاغةُ استعمال مُفردة الكفران دون الجحود:

الكفران أعمُّ من الجُحود

إذا كان (الكفران) بمعنى الجُحود في قوله تعالى: ﴿فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾، وكان الجُحود يعني "نفيَ ما في القلب ثَباتُه، وإثْباتَ ما في القلب نَفْيُه"[3]؛ فإنّ في نفي الكُفران من المبالغة ما ليس في نفي الجُحود، ممّا يضمن للعبد عدمَ "بُطلانِ ثوابِ عملِه، وهو كقوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعۡيُهُم مَّشۡكُورٗا ١٩﴾ [الإسراء: 19]، فالكُفران مَثَلٌ في حِرمان الثّواب، والشّكرُ مَثَلٌ في إعطائه"[4].

معنى (اللّام) في قوله تعالى: ﴿لِسَعۡيِهِۦ﴾:

(اللّام) في قوله تعالى: ﴿لِسَعۡيِهِۦ﴾ بمعنى (مِن) التّبعيضيَّة، أي: فلا كفرانَ لِشيء مِن سعيه البتة، وقد تكون (اللّام) بمعنى التّعليل؛ أي: فلا كفرانَ لأجل سعيه الطّيّب، وأنّ سعيَه المقبولَ المشكورَ سببُ نجاتِه وفوزه.

اختيار مُفردة (السّعي) بعد مُفردةِ (العمل):

السَّعيُ أشملُ من العملِ؛ فيدخلُ فيه كلُّ ما بدأه المسلمُ من عملٍ

عَدَلَ النّظمُ الكريم عن ذِكْر العمل إلى ذِكر (السَّعْي) في قوله تعالى: ﴿فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾، بعد تقدُّم ذِكْر (العمل) في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؛ "لإظهار الاعتداد به"[5]، و"التّنويه بالجِدّ فيه، والقصد إليه"[6]، و"أنّ صاحب هذا العملِ الصّالح قد بذل فيه

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 86.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 84.
(3) أبو البقاء، الكلّيّات: (جحد).
(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 22/ 184.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 84.
(6) ابن عجيبة، البحر المديد: 3/ 497.

جهدًا مشكورًا، وسعى من أجل الحصول عليه سعيًا بذلَ فيه طاقتَه"[1]، كما أنّ مفردة (السعي) توحي بقبول سعيهِ كلّه؛ ليقظةِ صاحبِهِ، وتحاشيه السّيئاتِ، وأنَّ السَّعيَ يشملُ الأعمالَ الصّالحة سواءٌ بالنّيَّة أو الهَمِّ بها، أو تحقيقِها الفِعليّ، وتوحي بأنّ سيئاتِه ستتبدّلُ حسناتٍ، كما قال تعالى في جزاء عباد الرّحمن: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ٧٠﴾ [الفرقان: 70].

غرض التّوكيد ودلالتُه:

في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ تأكيدٌ لثُبوت جزاءِ مَن يعمل الصّالحات، وقد أُكِّدَ بحرف التّأكيد (إنّ) للاهتمام به، والكتابة كناية عن تحقّقه وعدمِ إضاعتِه؛ لأنّ الاعتناء بإيقاع الشّيء يستلزم الحفظَ عن إهماله وعن إنكاره، ومن وسائل ذلك كتابتُه؛ ليُذكر ولو طالت المُدّة، وهذا لزومٌ عُرفيٌّ[2]، وقُدِّم الجارُّ والمجرور ﴿لَهُۥ﴾ لكمال العناية بمَن يعمل عملًا صالحًا؛ أيْ: كلّ عامل يُقيّد له عملُه بخاصّة، ويُحصَى كلّ ما يَخصّه[3]؛ وعليه فإنَّ جملة التّذييل أُكّدت بأكثر من مؤكِّد؛ بـ (إنّ) المتّصلة بضمير العَظَمة (نا)، وباسميّة الجملة، وبتقديم ﴿وَإِنَّا﴾.

في التّوكيد تطهيرٌ للنّفوس من كلّ شَكٍّ وإزالةٌ لكلّ ريبٍ

نُكتَةُ مجيء المُسنَد إليه ضميرًا:

من عطاء مَجيء المُسنَد إليه هنا ضميرَ تكلُّم (إنا) إتاحةُ ذِكر ضميرِ العَظَمة؛ وفي ذلك تطمينٌ للنّفس المؤمنة بأنّ جزاء العظيم سبحانه وتعالى سيكون عظيمًا، كما أنّ أسلوبَ التّكلُّم - بما فيه مِن حضور - يُعَدُّ عنصرَ تطمينٍ للنّفس، وتبشيرٍ لها؛ لأنّ قول القائل: (أنا أضمَن لك كذا) أكثرُ ضمانًا من قوله عن نفسه أيضًا بضمير الغائب: فلانٌ يضمَن لك كذا، ولله سبحانه وتعالى المثل الأعلى.

إسنادُ الكتابةِ للعظيمِ يُجلّل الكتابةَ بالهيبةِ والعَظَمةِ

(1) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 9/ 249.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 144.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير، ص: 4915.

وممّا يدعم القصدَ إلى تلك الدّلالة أنّ الكاتب الحقيقيَّ لسَعي العبادِ همُ الملائكة الكرامُ الكاتبون، وذلك ما فسّره به العلماءُ هنا فقالوا في بيان قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾: "أيْ: الحَفَظَة بأمرنا ﴿كَٰتِبُونَ﴾ في صحيفة عمله، فنُثيبه به"[1]، وليس التّطمينُ بكتابة الملائكة في قوة التّطمين بكتابة العظيم نفسِه سبحانه وتعالى.

تعيين مرجع الضَّمير في ﴿لَهُۥ﴾ ودلالة تقديم الجارّ والمجرور:

يرجع الضّمير في ﴿لَهُۥ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ إلى السّعي؛ أيْ: "لسَعيه كاتِبونَ مُثْبِتون في صحيفة عمله، لا يضيع بوجهٍ ما"[2]، وقُدِّمَ الجارُّ والمجرور ﴿لَهُۥ﴾ على المُسنَد ﴿كَٰتِبُونَ﴾ للدّلالة على القَصْر، وأنّه تعالى لا يتولّى بنفسه كتابةَ شيءٍ من أعمال الصّالحين.

وإنّ عليكم لحافظين كرامًا كاتبين

معنى اللّامِ ودلالتُها في ﴿لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾:

اللّام في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ للاختصاص، فـ (إنّا) تَخصُّه بتلك البشارة الكبيرة، وتُسنِّمه ذلك الشّرفَ المُعَلّى، وتُمَلِّكه ذلك الأجرَ الكبير، فلا يشاركُه فيه غيرُه، وفي ذلك فريدُ التّكريم، حيثُ يُحَدَّدُ لأجله ويُعَيَّنُ ما لا يُحَدّد لأجل غيره.

سعيُ المؤمن يَختصُّه بالبشارة ويُسَنِّمه الشّرفَ ويُمَلِّكه الأجر

بلاغة الكناية في اختيار مُفردة ﴿كَٰتِبُونَ﴾:

إيثارُ التّعبير بالكتابة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ يَطوي كنايةً بارعةً عن تأكُّد المُجازاة؛ لأنَّ مطلوب العبد ليس كتابةُ سعيه، وإنّما ما وراءَها من الثّواب المُحقَّق؛ فالمُراد بـ ﴿كَٰتِبُونَ﴾: "حافظون لِنُجازيَ عليه"[3]؛ "وما نحن مُثبتوه فهو غيرُ ضائعٍ، ومُثابٌ عليه صاحبُه"[4]؛ و"لأنّ الاعتناء بإيقاع الشّيء يستلزم الحفظَ عن إهماله

كتابة السّعي كنايةٌ عن الثّواب؛ إذ ليست كتابته الغاية

(1) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 2/ 420.
(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 60.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 22/ 184.
(4) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 134.

وعن إنكاره، ومن وسائل ذلك كتابتُه ليُذْكَر ولو طالت المُدَّة، وهذا لُزومٌ عُرفيّ... وذلك مع كون الكتابة مُستعملةً في معناها الأصليّ كما جاءت بذلك الظّواهرُ منَ الكتاب والسُّنَّة"[1]؛ لأنّ القرينة في الكناية غيرُ مانعةٍ من إرادة المعنى الأصليّ للفظ الكناية[2].

نُكْتَةُ حذفِ مُتعلّق اسمِ الفاعل ﴿كَٰتِبُونَ﴾:

تتعلّق كلُّ نفسٍ بكتابة ما ترجوه عند ربّها تعالى

آثَر النّظمُ الكريم حذفَ مُتعلِّقِ اسمِ الفاعل ﴿كَٰتِبُونَ﴾، والتّقدير: "كاتبون إمّا في أُمِّ الكتاب، أو في الصُّحف الّتي تُعرَض يومَ القيامة، والمُراد بذلك: ترغيبُ العبادِ في التَّمسُّك بِطاعة الله تعالى"[3]، وكذلك سكتَ النّظمُ الكريم عن المكتوب في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ ما هو؟ لأنَّه كان مفهومًا من الجملة السّابقة ﴿فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾، فإن حذْفَه يَذهبُ بالذّهن مذاهبَ شَتّى، ويفسحُ له احتمالَ كتابةِ السَّعْي، واحتمالَ كتابةِ أجْره، واحتمالَ كتابةِ القَبول، وهكذا تتكاثفُ الدّلالات المُحتمَلة بِحَذْف متعلِّق الكتابة، وتتعلّق كلّ نفسٍ بكتابة ما ترجوه، وما تتطلَّع إليه عند ربِّها تعالى، وعنده سبحانه: ﴿مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلۡأَعۡيُنُۖ﴾ [الزّخرف: 71].

تقدير حذفِ المُتقابلات:

السّياقُ يَذْكُرُ المطلوبَ ويطوي ذِكْرَ غيرِه

تقتضي القِسْمةُ العقليّة في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ ثلاثَ مقابلات لها لم يذكرها النّصُّ الكريمُ؛ الأولى: ومَنْ يعمل منَ السّيّئات وهو كافرٌ فلا نُقيم له وزنًا، والثّانية: ومَنْ يعمل منَ السّيّئات وهو مؤمن فهو في مشيئتنا[4]، "ولعلَّه حَذَف هذَيْن القِسمَيْن ترغيبًا في الإيمان"[5]، والثّالثة: ومَنْ يعمل منَ الصّالحات

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 17/ 144.
(2) عوني، المنهاج الواضح للبلاغة: 1/ 46.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 22/ 184.
(4) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 12/ 480.
(5) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 12/ 480.

وهو كافر، وقد جاء جزاءُ ذلك في قول الله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: 23]، ومِنَ اللّافت بقوّةٍ أنّ الذِّكْر الحكيمَ نَصَّ على القِسم الأوَّل فقط، وهو قولُه تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾، لكنّه ذَكَر هنا من القرائن ما يُعوِّض عن ذِكْر مصيرِ الَّذين ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾؛ وهو قولُه تعالى بعدَه: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ﴾؛ لأنّها مُتعلِّقةٌ بِهلاكهم.

معنى (الواو) ودلالتُها:

(الواو) في قوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ للعطفِ، وجاءت متوسِّطةً بين الكمالَيْن؛ فكلاهما خبران منَ الله تعالى، وكلاهما تقرِّران المصيرَ الأخرويَّ لِفريقٍ من العِباد، وتُفيد (الواو) أنّ في جملتها "تقريرَ مضمونِ ما قبلَها من قوله تعالى: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾"[1].

دلالة اختيار مُفردة ﴿وَحَرَٰمٌ﴾:

لفظ ﴿وَحَرَٰمٌ﴾ هو اللّفظ الأفصح في بابه من المنع القاطع الَّذي لا يَترك أيَّ احتمالٍ لحصول غيره؛ فالتّعبير به في قوله: ﴿وَحَرَٰمٌ﴾ مُؤْيِسٌ لكلّ ضالٍّ تمامَ الإياس من إتاحة أيّة فرصةٍ للنّجاة من تبعات ما قدَّمت يداه، وفيه "بيانٌ للوجه المقابل للمؤمنين، وهو وجه الكافرين، وقد جاء النّظم القرآنيُّ على هذا الأسلوب؛ ليكشفَ عن حالِ هؤلاء المجرمين في الدّنيا والآخرة معًا؛ فهم في الدّنيا مُعرَّضون للهلاك الَّذي يُعجَّل للظّالمين، وفي الآخرة واقعون تحت عذاب الله ﷻ، مَسوقون إليه، يتمَنَّون أن يعودوا إلى الدّنيا ليُصلحوا ما أفسدوا، ولكن هيْهات هيْهات"[2]، وفيه إلى ذلك "تأكيدٌ لِهذا الحُكم، وجَعْلُ عودتِهم إلى الدّنيا منَ المُحرَّمات الَّتي إنِ ارتكبها المجرمون فإنّها

حرَّم المشركون على أنفسِهم الإيمانَ بالبعثِ؛ فحرَّم اللهُ عليهمُ الرُّجوعَ إلى الدُّنيا

(1) حقّي، روح البيان: 5/ 522.
(2) الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 9/ 953.

لا تجيءُ من عند اللّه تعالى، فكما كتب سبحانه على نفسه الرّحمة حرّم سبحانه على نفسه أنْ يُرْجِع الموتى إلى الدّنيا مرَّة أُخرى، وإنّما يَبعثُهم للحساب والجزاء"[1]، وفيه "تخويفٌ لِكفار مكّةَ أنّهم إنْ عُذِّبوا وأُهلِكوا، لَم يرجعوا إلى الدّنيا، كغيرهم منَ الأمم المهلَكَة"[2].

توجيه القراءات القرآنيّة في ﴿وَحَرَامٌ﴾:

تنـوُّعُ القـراءات ثـــراءٌ لـــدلالات السّياق

قرأ شعبةُ وحمزة والكِسائيّ ﴿وَحِرْمٌ﴾ بكسر الحاء وسكون الرّاء، وقرأ الباقون: ﴿وَحَرَامٌ﴾؛ وهما مصدران بمعنًى؛ نحو: الحِلّ والحَلال[3]، و"﴿وَحِرْمٌ﴾ بمعنى حَتْمٌ، وجاء عن ابن عبّاس أنّه قال: حَتْمٌ عليهم ألّا يرجعوا إلى دنياهم، وجاء عنه وعن قتادة: أنّهم لا يرجعون إلى توبةٍ، وعند أهل اللُّغة حِرْم وحَرام في معنًى واحدٍ، مثل: حِلّ وحَلال"[4]، والمعنى: (حَرام على قَرْيةٍ أهلكناها أن نَتقبل منهم عملًا؛ لأنَّهم لا يرجعون)؛ أيْ: لا يتوبون.

فائدةُ استعمال حرف الاستعلاء:

قضاءُ اللهِ تعالى مُستحكِمٌ لا فكاكَ منه

التّعبير بحرف الاستعلاء ﴿عَلَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾، مُصَوِّرٌ لإفراغ شيء من أعلى على شيءٍ أسفلَ منه، وكأنّ حُرمةَ رجوعِ القريةِ المُهْلَكَة قد صُبَّتْ عليها من فوقها واستحكمت منها؛ فلا فكاكَ لها من ذلك الحُكم بحُرمة الرّجوع، وذلك في الإيحاء باستحكام الحُكم أمكنُ، ومنِ احتمال ضَعفِه أبعدُ، أو يكون المعنى على تقدير محذوف: (وحُكم الرّجوع إلى الدُّنيا نازلٌ بأنَّه حرامٌ)، أو "ومحكومٌ على أيّة قريةٍ هَلَكَت ألّا يرجع أهلُها مرّةً أُخرى إلى الدّنيا، أو أن يَفرّوا من هذا العذاب المُعدّ لهم"[5].

(1) الخطيب، التَّفسير القرآنيّ للقرآن: 9/ 953.
(2) الواحديّ، التَّفسير الوسيط: 3/ 251.
(3) ابن الجزري، النشر: 2/ 324، وابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 4/ 99.
(4) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/ 404.
(5) الخطيب، التَّفسير القرآنيُّ للقرآن: 9/ 953.

نُكْتَةُ التّعبيرِ بالقرية دونَ المدينة:

الاجتماع على الكفر والمعاصي مفتاحُ البَوار

التّعبير بالقريةِ دونَ (المدينة) في قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ مُتَّسِقٌ جدًّا مع التّيئيس؛ لأنّه يعكس اجتماعَ أهلِ تلك القرية على المعصية المُهْلِكَة المُبيرَة، وأنّ القرية قد خلتْ ممّن قد يستبقيها اللّهُ تعالى قائمةً لأجله من أهل الصّلاح، أمّا التّعبير بـ (المدينة) - لو جاء في الآية الكريمة - فكان سيوحي بأنّهم أخلاطٌ من عُصاةٍ وطائعين، وأنّه تعالى قد يَرحم العصاةَ بالطّائعين؛ فيَضعُف الحُكمُ القاطعُ الّذي أوحى به لفظُ ﴿وَحَرَامٌ﴾، أمّا التّعبير بالقرية فقد اتَّسَقَ أتمَّ الاتّساقِ مع القطع بالحُرمة.

غرض تنكير ﴿قَرْيَةٍ﴾:

هالكُ القُرى قليلٌ بالنّسبة لناجيها وقريةٌ تهلِكُ جديرةٌ بالتّحقير

تنكيرُ ﴿قَرْيَةٍ﴾ وإفرادُها في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ يتّسق مع التّعبير بالحُرمة المُطلَقة؛ لأنّه يُفيد التّقليل ويوحي بسَعة حِلم الله تعالى على خَلْقه، وأنّ ذلك يكون قليلًا نادرًا بالنّسبة للكثير النّاجي من القرى، كما وقع لقرية قوم لوطٍ عليه السلام، حين أجمعوا على استحلال الفاحشة؛ فقلبَتْها المَلائكةُ بأهلها رأسًا على عقبٍ، وجَعلوا عاليَها سافلَها، قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴿٧٤﴾﴾ [الحجر: 74]، ثمّ إنّ قريةً جديرةً بالإهلاك حَريةٌ بأن تكون نَكرةً منكورةً، تائهةً ضائعةً، لا قيمةَ لها، ولا اكتراثَ لهلاكها، وفي تنكيرها إذًا تحقيرٌ لها، وإزراءٌ عليها، وحُقّ لها ذلك.

بلاغة المجاز بحذف المضافِ:

قد ينال غيرَ المكلَّفِ فجورُ العقلاء المُكلَّفين

المقصود بقوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾: على أهل قرية؛ "فالكلام على تقدير مُضافٍ، أو القرية مجازٌ عن أهلها"[1]، فذُكِر المكانُ، وأُريدَ المَكينُ، وفي ذلك المجاز - بإفراغ الإهلاك على القرية والمقصود أهلُها - كنايةٌ عن تمام الغضب الإلهيّ على كامِل أهلها،

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 86.

حتّى لقد فاضَ الغضب على القرية نفسها - وهي الجماد الَّذي لا يُكلَّف - وكأنّ سيئاتِهم ومعاصيَهم لوَّثت القريةَ نفسَها؛ فاستوجبت الهلاكَ، وقد يتأثّر غيرُ المُكلَّفِ بسيّئات المُكلّف ويتضرّر بها، كما يُفهَم ذلك من قوله ﷺ: "والعَبْدُ الفاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ العِبادُ والبِلادُ، والشَّجَرُ والدَّوابُّ"[1].

فائدة التنكير في لفظ ﴿قَرْيَةٍ﴾:

أثار تنكيرُ ﴿قَرْيَةٍ﴾ الفَرَق والفَزَع في نفس المُتلقّي حين سبقَ الحُكم عليها بالحُرمة وتأخّر وصفُها، فتَشَوّق إلى معرفة وصفها، وهُيِّئ لاستقبال ذلك الوصف بجملة ﴿أَهْلَكْنَٰهَآ﴾.

اتّساقُ التَّعبير بصيغة الماضي ﴿أَهْلَكْنَٰهَآ﴾:

"معنى ﴿أَهْلَكْنَٰهَآ﴾: عزمنا على إهلاكها، أو: قدَّرْنا إهلاكها"[2]، لكنّ إيثارَ صيغةِ الماضي في جملة ﴿أَهْلَكْنَٰهَآ﴾ يتناغم مع القَطع بالحُكم في قوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ﴾؛ وذلك بما في صيغة الماضي من حتميّة تحقُّقِ الوقوع - وقوع الإهلاك - الَّذي اكتساها، فما قضى اللّهُ تعالى بأنّه سيكون قطعًا سيكون، سبق وقوعُه أو تأخّر عن وقت الحُكم، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: 1]، وكما في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزّمر: 71]، وقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزّمر: 73]، إلى غير ذلك من شواهده المتكاثرة في القرآن الكريم.

إشعارُ المُكذِّبين بقطعيَّة الإهلاك ونفادِ أسباب النَّجاة

بلاغة المجاز وتنوعه:

فعل ﴿أَهْلَكْنَٰهَآ﴾ يحتمل أن يكون مجازًا مرسلًا، باعتبار ما سيكون، ويحتمل المجاز بالحذف، ومعنى ﴿أَهْلَكْنَٰهَآ﴾: عزمنا على إهلاكها، أو قدّرنا إهلاكها، ومعنى الرجوع: الرجوع من الكفر إلى

فعل الإهلاك بين المجاز المرسل والحذف

(1) أخرجه البخاريّ في صحيحه، برقم: (6512).
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 134.

الإسلام والإنابة، أي: أن قومًا عزم الله على إهلاكهم، غير متصوّر أن يرجعوا وينيبوا إلى أن تقوم القيامة؛ فحينئذ يرجعون ويقولون: ﴿يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ٩٧﴾ [الأنبياء:97] يعني: أنهم مطبوع على قلوبهم، فلا يزالون على كفرهم ويموتون عليه حتى يروا العذاب[1]، فعلى القول بالمجاز بالحذف، هو إخبار عن الواقع الحاضر، وهو تقدير الإهلاك والعزم عليه، وعلى القول بالمجاز المرسل فهو إخبار عن المستقبل.

بديعُ فنِّ الإدماج:

في قوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ٩٥﴾ فنُّ الإدماج، إذ أدمج جملة: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَآ﴾ وهي للوعيد بعذاب الدنيا قبل عذاب الآخرة[2]، وهذا المعنى الَّذي يؤخذ على أنه إشارة نصية من فعل الإهلاك هو الإدماج، فالآية تلوِّح بعصا التّهديد لأولئك المُعرضين المناوئين، فأدمج تهديدًا ووعيدًا بالعذاب في الدنيا قبل الآخرة، وذلك على القولِ بأنَّ الإهلاك هو إهلاك العذاب الدنيوي، ويصح القولُ بالإدماج كذلك على القولِ بأنَّ الإهلاكَ هو إهلاك الطبع على القلوب، بحيث لا يرجعون إلى الإيمان والإسلام، فيموتون على الكفر ويبعثون على ذلك[3].

تهديدُ المعرضين تحذيرٌ للكافرين وتـخـويـفٌ للمترددين

دلالةُ استعمال مُفردة الإهلاك:

الإهلاك في قوله تعالى: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَآ﴾ يحتمل معنيَيْن؛ وهما: "وجدناها هالِكة بالذّنوب، أو أهلكناها"[4] نحن بالعذاب، أو حكمنا عليها بالإهلاك في علم الغيب، وذلك من براعة النّظم الكريم؛ لأنّ فيها الأسبابَ كما أنّ فيها النّتائجَ، والتّعبير بلفظ (الإهلاك) يُشعِر

إهـلاكُ الـقرى واستئـصالُـها دلـيـلٌ عـلى الغضب الإلهيّ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 135.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 43.
(3) المثنى عبد الفتاح، الإدماج في القرآن الكريم، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة الكويت، ص: 36.
(4) الماورديّ، النّكت والعيون: 3/ 470.

بتمام الغضب الإلهيّ، ووعيدِه الَّذي صُبَّ على تلك القرية وأهلها؛ حتّى لقد أتلفهم وأهدرهم، وقضى عليهم تمام القضاء.

نوع ﴿لَا﴾ في ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ ومعناها:

نفي الرُّجوعِ على ظاهرِه في الرَّدِّ على ما يعتقده بعضُ المُبطلين

الصَّحيح أنَّ ﴿لَا﴾ في قوله تعالى: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ على بابِها في النَّفي، فعَبّر بالنَّفي في جملة ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ "لأنّ قومًا يقولون: إنّ الخَلق كالنّبات، يَنبُت ثمّ يَيْبَس ثمّ يَنبُت، فعلى ذلك الخَلْقُ، يموتون ثمّ يعودون ويرجِعون"[1]، وهذا ما تقضي الآية الكريمة بتحريمه ومنعِه منعًا مطلقًا؛ بموجب الحُكم بـ ﴿وَحَرَامٌ﴾، وبذلك يكون مع نَفْي الرّجوع موصِدًا لباب الرّجوع إيصادًا لا مواربةَ معه البتّة، وما قيل من كونها زائدة، فمدفوعٌ لمنافاته بلاغةَ القرآن الكريم.

نُكْتَةُ التّعبير بالمضارع ﴿يَرْجِعُونَ﴾:

دلَّت المضارعة في قوله تعالى: ﴿يَرْجِعُونَ﴾ على تصوير الرّجوع المنفيِّ زيادةً في استحالةِ الرُّجوع والتّيئيس منه، فكأنَّه قيل: تصوّر الرّجوعَ، واعلم أنَّه مستحيلٌ.

بلاغة التّعبير بلفظ الرّجوع:

أطلقَ الرُّجوعَ وأراد التَّوبةَ من باب المجازِ المرسلِ

اختار النَّظمُ الكريمَ لفظ الرّجوع في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾؛ للدّلالة على معنى التَّوبة، والمعنى كما رويَ عن ابن عبّاس ﷺ قوله: (أنّهم لا يرجعون إلى توبة)[2]؛ أيْ: لا يتوبون، وعليه ففي الكلام إضمارٌ والتَّقدير: (حرامٌ على قرية حكمنا باستئصالِها، أو بالخَتم على قلوبِ أهلها أن يُتَقَبَّل منهم عملٌ؛ لأنّهم لا يرجعون)؛ أيْ: (لا يتوبون)[3]، فذَكَر الرُّجوعَ وأراد التَّوبةَ؛ لأنَّ الرُّجوع طريقُها وسببُها، فإن رجعوا أمكن لهم التَّوبةُ، وإذا لم يرجعوا امتنعتِ التَّوبةُ من بابِ أولى، فعليه يكون الرُّجوعُ مجازًا مُرسلًا علاقتُه السَّببيَّةُ.

(1) الماتُريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 7/ 375.
(2) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/ 404.
(3) الشّوكانيّ، فتح القدير: 3/ 503.

غرضُ حذفِ مُتعلّق ﴿يَرۡجِعُونَ﴾:

حَذْفُ متعلِّق ﴿يَرۡجِعُونَ﴾ يتّسق أتمّ الاتِّساق مع دلالة الحُرمة والإهلاك؛ ذلك أن القرية لم يَبْقَ لها مع الإهلاك أثَرٌ، فكان الأوْلى حَذفَ المتعلّق لانتفاءِ وجودِه في الواقع، فلمّا نفى الرّجوعَ نفى معه كلَّ ما يُتصوّر أن يكون، فلم يَقُلْ: إنَّهم لا يرجعون إليها؛ لأنَّه ما بقي لها وجودٌ ولا أثر، وعليه فقدِ اختُلف في تقدير المحذوفِ؛ فقيل: "أنَّهُمْ لا يَرْجِعونَ إلى الدّنيا"[1]، أو "لا يرجعون إلى التّوبة"[2]، أو "الرّجوعُ من الكفر إلى الإسلام والإنابة"[3].

حُـذِفَ المُتعلّقُ لانتفاءِ وجـوده في الواقع

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الكُفران والنُّكران:

"كُفْرُ النّعمةِ وكُفْرانُها: سترُها بتركِ أداءِ شُكرها، قال تعالى: ﴿فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾، وأعظم الكُفْرِ: جحود الوحدانيّة أو الشّريعة أو النّبوّة، والكُفْرانُ في جحود النّعمة أكثرُ استعمالًا، والكُفْرُ في الدّين أكثر، والكُفورُ فيهما جميعًا، قال تعالى: ﴿فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورٗا ٩٩﴾ [الإسراء: 99]".

الـكُـفـران تـركُ الشكر والنُّكران الجحودُ

و"الإنكار: الجُحود، كالنّكران، بالضّمّ، والمُناكَرة: المُخادَعةُ والمُراوغَة، وأنكرُ الأصواتِ: أقبحُها، وبه فُسِّرتِ الآيةُ، والنَّكارة بالفتح: الجهالة، وما أنكره: ما أدهاهُ، وأمرٌ نكيرٌ: شديدٌ صعبٌ، والمَنْكور: المجهول"[4].

القرية والمدينة:

يُطلِقُ القرآنُ الكريم اسمَ (القرية) على كلّ مجتمعٍ يتّفق في

القرية ما جَمع أهـلَـهـا جـامِـعٌ والمدينةُ ما كان سُكّانها أشتاتًا

(1) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 2/ 441.
(2) الماورديّ، النّكت والعيون: 3/ 470.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 134.
(4) الزّبيديّ، تاج العروس: 14/ 291.

عاداته، أو أخلاقِه، أو عقيدته، أو حِرَفِته كما أُطلق في سورة الكهف على مجتمع البُخلاء اسم (القرية): ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا﴾ [الكهف: 77].

أمّا إذا اختلفت طبائعُ أهلِ المجتمعِ في شيءٍ من ذلك؛ أطلقَ عليها القرآنُ الكريمُ وصفَ (المدينة)، كما أطلَق على يثربَ اسمَ (المدينة)؛ وذلك لاختلاف طبائعِ أهلِها بعد الهجرة، وافتراقِهم إلى منافقين وصحابةٍ مخلِصين؛ فقال تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾ [التّوبة: 101]، وقوله: ﴿وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ٤٨﴾ [النَّمل: 48].

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع والثلاثون،
سورة الأنبياء من الآية 89 إلى سورة الحَجّ الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع والثلاثون، سورة الأنبياء من الآية 89 إلى سورة الحَجّ الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 34 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-76-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 34 : المجلد الرابع والثلاثون، سورة الأنبياء من الآية 89 إلى سورة الحَجّ الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-76-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-3990244 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»